

الملف  
المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات  
وإدمانها عبد المالك سايج لـ "صوت الأحرار"

"بضعة هكتارات من مزارع  
المخدرات لا تجعل  
من الجزائر بلدا منتجا"

## الدرك الوطني يعالج 7280 قضية متاجرة بها خلال ثلاث سنوات

## لماذا يتعاطى الشباب الجزائري المخدرات؟

يعتبر الفراغ العاطفي، العقلي والإيماني الذي يعيشه الإنسان، المشاكل الاجتماعية القاسية، العيش على هامش المجتمع، التذليل الزائد، التسرب المدرسي، وغياب الطموح من أهم أسباب إقبال الشباب على تعاطي المخدرات للتخلص من هموم الحياة بالهروب إلى عالم الأوهام، وبذلك انتشرت الظاهرة في بلدنا والتي لها علاقة بالرشوة، الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغسل الأموال.

تحقيق: حسناء ب.

الموت البطيء رغبة في الحصول على الأموال، حيث يجدون في المتاجرة بهذه السموم مصدرا سريعا وناجعا للثراء من جهة، كما أنهم يلجؤون للإدمان على الأقرص نظرا لسهولة الحصول عليها تكون أن أغلبها تعد أقراصا صيدلانية موجهة لعلاج بعض الأمراض النفسية والعصبية، بالنظر لقيمتها الزهيدة، حيث أنها لا تتجاوز الـ 60 دج للقرص الواحد.

## الجزائر منطقة

## عبور.. استهلاك..

كشفت العديد من المختصين في تدخلاتهم خلال الملتقيات الإعلامية والتحسيسية والأبواب المفتوحة حول المخدرات أن تجار هذه السموم أصبحوا يعتمدون في إخراج بضاعتهم من المغرب على التراب الوطني، وهو الأمر الذي حول الجزائر إلى دولة مستهلكة للمخدرات بينما كانت مركز عبور، وأضافوا أن المشاكل الداخلية للدول الأفريقية حولت أغلبها لزراعة القنب الهندي بدل زراعة الحبوب والمواد الغذائية.

هذا وحذر المختصون خلال انعقاد ندوة وطنية حول دور المجتمع المدني في منع المخدرات من أن تتحول الجزائر من بلد مستهلك إلى بلد منتج للمخدرات خلال السنوات القادمة إذا لم يتم تعزيز آليات مكافحة الظاهرة.

وفي هذا الإطار أسفرت تدخلات مصالح الدرك الوطني يوم 01 أبريل الجاري عن اكتشاف أربع مزارع للقنب الهندي والعقويون بمساحة إجمالية قدرها 8 هكتارات بقصر تاغوري ببلدية تلمين بولاية أدرار، مما يشير أن زراعة هذه السموم أضحت من القطاعات المربحة.

وفي هذا الإطار كشف لنا البروفيسور خياطي أن الجزائر وفيما كانت منطقة عبور خلال السبعينات أضحت منطقة استهلاك خلال التسعينات لتساهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة وقلة ذات اليد وكذا انعدام الأمل وسط الشباب الذين



بطلا سنة 2005، 1944 بطالا عام 2006 و 1956 بطالا موقوفا خلال السنة الفارطة. وبخصوص المحجوزات فقد أحكمت مصالح الدرك الوطني قبضتها على 4677.64 كلغ من القنب الهندي عام 2006، قرصا مهلوسا، 680 نبتة قنب هندي، 7640.3 كوكابين، و 61.5 قارورة مهلوسات، لترتفع المحجوزات جميعها سنة 2007 بحجز ذات المصالح لـ 4813.72 كلغ من القنب الهندي، 89.931 قرصا مهلوسا، 16189 نبتة قنب، وفيما لم تحجز المصالح سنة 2006 أي نبتة عقويون أو بذوره أو بذور القنب الهندي، فقد حجزت السنة الماضية، 74817 نبتة عقويون، 193.28 كلغ من بذور العقويون، 594.99 من بذور القنب الهندي، و 10.012 نبتة قنب بالإضافة إلى 1463.9 كوكابين و 303.5 قارورة مهلوسات. تدخلات مصالح الدرك الوطني أكدت أن الأيدي الناعمة بدورها امتدت إلى التجارة وتعاطي المخدرات بشكل يلفت الانتباه ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الظاهرة مست كل فئات مجتمعا. وفي هذا المجال أوقفت ذات المصالح يوم الـ 31 مارس الفارط 12 شخصا بولاية أم البواقي من بينهم 3 نساء ويحوزتهم 1 كلغ من الكيف المعالج و 85 قارورة خمر وذلك بغابة بوزرين بلدية عين مليلة، وفيما يتعلق بتناول المهلوسات والقنب الهندي فقد تم تسجيل خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 نحو 12 ألف إمرأة مدمنة على المخدرات.

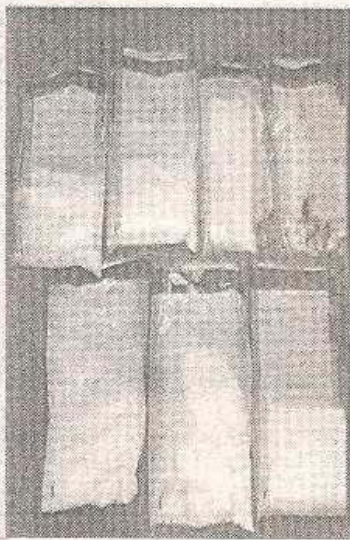
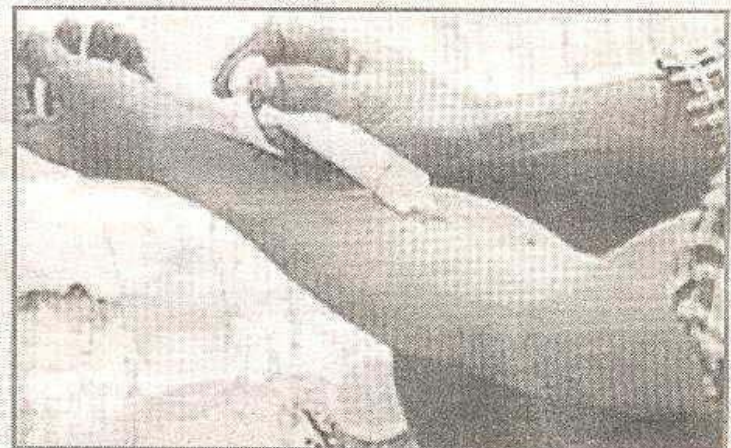
الكيف لا يفرق اليوم بين غني وفقير ولا بين إمرأة ورجل ومصادر من الدرك الوطني أرجعت أسباب ذلك إلى الحالات الاجتماعية المتردية التي يتخبط فيها الشباب الجزائري على وجه الخصوص في ظل ارتفاع مستوى الفقر والبؤس مع تدني فرص العمل وانعدام الأمن إلى جانب التسرب المدرسي والتفكك الأسري، بدليل ارتفاع عدد الموقوفين البطالين مقارنة بعدد الموقوفين الطلبة أو ذوي الأعمال الحرة أو المؤقتة. يستطرد محدثنا قائلا إن الضعف الذي تشهده المرافق الاجتماعية وكذا ضعف الوازع الديني لدى أغلب الشباب يعدان بوابة لدخول عالم

يعد ملف المخدرات من أخطر الملفات الشائكة، ليس فقط في الجزائر، وإنما في كل نول العالم، لكونه مرتبطا ببارونات التجارة ومافيا المغرب، يجنون من وراء ترويج هذه السموم الملايير من الدينارات، ناهيك عن أنها تعني الموت البطيء لمتعاطيها، والاستغلال الفاحش لأطراف محلية أو أجنبية للشباب في التجارة واستهلاك المخدرات. فقد أكد العارفون بهذا الملف إن الاستهلاك والتجارة في المخدرات تأخذ منحى خطيرا في مجتمعنا، وصل حد استخدامها في إزهاق أرواح بريئة، فهذا السرطان أضحي يهدد مستقبل شبابنا ويكفي لتأكيد ذلك ما صرحت به مصادر أمنية أن الانتحاريين الذين ارتكبوا مجازر وعمليات إرهابية، كانوا الذين استهدفوا مؤخرا مقرات الأمن والحكومة، كانوا في حالة تخدير، ناهيك عن أن النحت الاجتماعي المتجرى عن العديد منهم خلص إلى أنهم كانوا من متعاطي المخدرات وشرب الكحول، بينما أكدت مصادر أمنية على إطلاع بالمفك أن بعض الإرهابيين الثائبين أشاروا إلى أنه يسلم للشباب الذين يلجؤوا ضمن خلية المفكرين محلول مخدرا يقال لهم أنه "محلول الشهداء" لتناوله قبل أن يتحولوا إلى آلات دمار شامل وذلك لضمان ارتكابهم العجزرة.. ومن هنا يتبين إلى أي مدى تستغل مافيا المخدرات شبابا يؤكد المختصون أنهم مفتوحون على كل الاحتمالات.

فمن تناول القنب الهندي، الحشيش، الكوكابين، العقويون، إلى شرب الكحول والأقراص المهلوسية كـ مدام كوراج، روزينو، الزرقة، لارطان، تيمبستا، إلى شم البنزين، غاز البوتان، محلول تلميع الأحذية، الديليون، مبيدات الحشرات والمنظفات المنزلية، مذيبيات الغلاء وطلاء الأظافر... وصولا إلى فكرة حرق الحشرات، النمل والصراصير، تبقى المخدرات بوابة لارتكاب الجرائم وحتى الدموية منها، حسب ما يؤكد المختصون دائما، على اعتبار أن تعاطيها آثار خطيرة تدمر الفرد والأسرة والمجتمع، فقد أثبت العديد من المحامين أن أغلب المحكوم عليهم في جرائم جنائية كانوا يتعاطون المخدرات، ذلك إن هذه السموم تدفع الفرد بقوة لارتكاب جرائم كالاعتداء الجنسي، السرقة، القتل وحتى حوادث السيارات...

## خلال ثلاث سنوات مصالح الدرك تعالج 7280 قضية متاجرة بالمخدرات

تعد الجزائر من الدول التي يقرع فيها ناقوس الخطر اتجاه انتشار الظاهرة التي أضحت تتخرب مجتمعا وتهدد شبابنا بالموت البطيء، أرقام مصالح الدرك الوطني أكدت أن الظاهرة في ارتفاع مطرد في الجزائر، بتأكيد أن القضايا المعالجة والتي تخص الإتجار بالمخدرات بلغت سنة 2005، 2069 قضية، مقابل 2654 قضية سنة 2006 و 2557 قضية السنة الماضية، تم خلالها توقيف 3077 شخص عام 2005 مقابل 3938 شخص سنة 2006 و 4047 شخص عام 2007، 95 شخصا ألقى عليه القبض سنة 2005 تقل أعمارهم عن 18 سنة، مقابل 123 شخصا عام 2006 و 93 عام 2007 بينما أشارت أرقام مصالح الدرك إلى أن أغلب الموقوفين يتبعون لفئة البطالين بتسجيلها 1566 موقوفا



وإعطاء نظرة خاصة به تعكس وجوده، ولتحقيق ذلك يحتاج إلى انتماء اجتماعي، أي أنه يبحث عن وجود اجتماعي عن طريق جماعة الرفاق، ولما يرتبط تعاطي المخدرات بالانحراف الاجتماعي - يضيف محدثنا - نتحدث هنا عن التهميش وهو شعور فئات معينة وخاصة الشباب بأنها لم تدرج في إطار تنمية المجتمع سواء في عالم الشغل أو المدرسة... وعند شعور هؤلاء بأن هذه المستويات الاجتماعية التي تحقق لهم الوجود الاجتماعي لا ينتمون إليها يخلقون وجودا اجتماعيا موازيا نتيجة هذا التهميش وبالتالي تبرز قيم اجتماعية مرتبطة بهذه الفئة، وهذه الأخيرة تفرض ممارسات وقوانين ومعايير الانتماء، وبذلك ففضيلة المخدرات حسب الأستاذ تصبح ليس فعلا مرتبطا بتناولها بقدر ما ترتبط بالتهميش والانحراف.

ويخصص الحلول التي يراها الأستاذ حنطابلي مناسبة لمكافحة الظاهرة، قال أننا بحاجة إلى مجتمع عمراني متكامل وليس منعزل، ذلك أن التهميش العمراني يقود إلى التهميش الاجتماعي وهذا الأخير يؤدي إلى إفراز قيم موازية يكون تعاطي المخدرات إحدى الوسائل للتعبير عن هذه القيم، مضيفا أننا بحاجة إلى مرافق عومية مرتبطة بالمستويات الثقافية المختلفة كالنوادي على اعتبار أنها أنجع وسيلة للاندماج الاجتماعي، وهنا يمكن "تعرية" ظاهرة المخدرات اجتماعيا واقتصاديا أي عند إخراجها من التهميش والانحراف ليظهر حقيقة ماهيتها ويظهر للعيان المقورطين فيها.

**الشيخ محمد مكرم**

**"كل مسكر حرام"**



"أكد الشيخ محمد مكرم أن تعاطي المخدرات أو ترويجها حرام كسائر المخدرات الأخرى كالخمر" كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فليله حرام" مضيفا أن تعاطي التدخين يعد بوابة لتعاطي المخدرات، ويشكل نسبة 80 بالمائة من الأسباب، وبذلك فصحابة آفة التدخين يعد من أهم وسائل الوقاية من انتشار المخدرات والجرائم الأخرى.

خلال حديثه لم يتوان الشيخ مكرم في توجيه نصيحة للشباب على وجه الخصوص بأن يتوجهوا للدراسة والعمل، مع اجتناب السهر في الشوارع والمقاهي، لتفادي إمكانية الخلط برفاق السوء أو الوقوع في شرك المخدرات، مضيفا أن المسؤولية تقع على الجميع بدءا من الأولياء الذين ينبغي عليهم تشديد الرقابة على فئات أبنائهم مع المراقبة والمطالبة، وتقع أيضا على رجال الأمن، ذلك أنه في غالب الأحيان يسافر الأولياء على سبيل المثال لا الحصر - وقد يمر شرطي ينشئ من الشباب ليلا ولا يقول لهم شيئا، على الرغم من أن الواجب عليه أن يامرهم بالتوجه إلى بيوتهم في مثل هذا الوقت من الليل، وتقع المسؤولية أيضا حسب الشيخ على الجيران وكذا أئمة المساجد، الذين ينبغي عليهم تخصيص جانب من مهامهم لتعليم الناس وتوعيتهم في خطبهم، كما تقع أيضا على كافة القطاعات منها وزارة الثقافة، الهيئة، الإعلام... بيوت الشباب والنوادي، الكشافة، وبذلك ينشر البيانات والتوعية من خطر الوقوع بين براثن هذه الآفة على الفرد والأسرة والمجتمع "لأنه بصراحة، غالبا ما يقوم الأئمة بدورهم ولكن لا يلجأ عادة إلى المساجد إلا من تابو واستقاموا أما متعاطوا هذه السموم فلن يذهبوا إلى الأئمة لذلك فالمسؤولية يقول الشيخ مكرم تقع على الجميع كل حسب موقعه، ليختم الشيخ حديثه معنا بضرورة توعية الحد من استئراء هذه العنوى مع الحرص على تعليم وتوعية الأبناء قائلا "سنوات الجرم ماهي علينا بعيدة، أين رأينا كيف أننا عندما لم نعلم أبناءنا فاشعلوا النيران والفن".

**البروفيسور خياطي الأرقام تضاعفت والحلول اجتماعية وليست طبية**

رغم خطورة النتائج التي خلص إليها البحث الميداني الذي أعدته الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث منذ عامين، إلا أن البروفيسور خياطي أكد لنا أنه ثمة مؤشرات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن تعاطي المخدرات تضاعف خلال هذه السنوات مقارنة بما توصلت إليه الدراسة، حصرا في غياب إرادة قوية وعقلانية في هذا المجال، حيث أعاب الحاق الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بوزارة العدل فيما كان تابعاً لرئاسة الحكومة، الأمر الذي ضاعف من مهام الوزارة وعاد سلبا على مردود الديوان بالإضافة إلى غياب وسائل الدعم بقول محدثنا وبذلك عدم تمكين الديوان من بلوغ أهدافه ليصبح "حلقة مفرغة" تقوم بتنظيم اجتماعات دون الخروج بإجراءات ملموسة، بالإضافة إلى ارتفاع كميات المخدرات المحجوزة من قبل مصالح الأمن، الدرك والجمارك خلال الثلاثي الأول من هذه السنة والتي وصلت حسب البروفيسور أكثر من 5 أطنان فيما لم تتجاوز سنوات التسعينات الثلاثة أطنان خلال سنة كاملة، ناهيك عن ارتفاع الحالات المقدمة للعلاجة والمتعلقة باستهلاك حيازة، الترويج أو تهريب المخدرات... وكلها مؤشرات تؤكد أن ظاهرة الإدمان غزت كل الأوساط وأصبحت تشكل خطرا على المجتمع، وبذلك فالأرقام لا تعكس حقيقة الوضع فيما يتعلق بعدد الأشخاص المدمنين، ذلك أن المأساة الحقيقية لظاهرة الإدمان تستوجب حسب خياطي إجراء دراسة ميدانية آنية، مشيرا إلى وجود عراقيل جمة تواجه البحث العلمي والميداني في بلدنا أهمها غياب التمويل.

وقد أشار البروفيسور أن الأسرة التي وضعتها وزارة الصحة كحل لعلاج ضحايا المخدرات في العديد من المستشفيات عبر المستوى الوطني، ما هي إلا "أرقام ترمي من التوافق" لكون هذا العلاج غير ناجح لأنه حل طبي لمشكل اجتماعي يكلف خزينة الدولة أموال باهضة بدون جدوى أكد أن الحلول الناجعة لمكافحة تعاطي المخدرات في بلادنا هي حلول اجتماعية وبسيكولوجية ليس إلا، تكمن في إيجاد سياسة ناجعة لإيجاد مناصب عمل للشباب وتكوينه في مختلف التخصصات مع توفير مساكن مريحة، والأولى إعادة الأمل له، من خلال التواصل والحوار معه بدءا من الإدارات والمكاتب الصغيرة، كالبليات... مع العمل الجاد على شغل أوقات فراغه وهي المسؤولية التي تقع يقول البروفيسور على الجميع.

**السوسيولوجي يوسف حنطابلي**

**"تعرية ظاهرة المخدرات وسيلة لمكافحةها"**



كشف أستاذ علم الاجتماع يوسف حنطابلي أن تعاطي المخدرات يعد مشكلا سوسيولوجيا في نظرنا علم الاجتماع إذا ارتبط بالانحراف الاجتماعي، مضيفا أن تعاطي المخدرات موجود عبر كل الأزمنة التاريخية وفي كل المجتمعات، وهو يعرف عدة أنواع بما فيها الأقراص المهلوسة، وتلك التي تقتني من الصيدليات بدون وصفة طبية، مضيفا أن التحدث عن الانحراف يقودنا إلى الحديث عن فئة الشباب، هذه الفئة العمرية التي تحتاج في نشأتها إلى مرجعية اجتماعية، على اعتبار أن لكل مجتمع تقاليد وأعراف وقيم، تعد نتوجا اجتماعيا وتاريخيا مرتبطا بأجيال متعاقبة، وكل جيل يقول الأستاذ حنطابلي يحاول المساهمة في إثراء



جماعات داخل الثانويات خلال فترات الإسترخاء وساعات ما بين الدروس.. وهي الحقائق التي توصلت إليها الدراسة التي أعدها منذ عامين الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث بمساعدة أطباء وطلبة وأساتذة في علم النفس والتربية ومن قطاع شبه الطبي، والذي استهدف 2664 تلميذا، 60% منهم إناثا و40% ذكورا، ويتمرسون بحوالي 20 ثانوية بالعاصمة وتتراوح أعمارهم ما بين 15 و20 سنة. خلصت الدراسة إلى وجود 31 من عينة البحث قد أعادوا السنة ولو مرة واحدة خلال مشوارهم الدراسي وتم تسجيل 8 مدخات و40 مدخنا، حيث يتناول 50 شابا عشر سيجارات في اليوم، كما أشارت الدراسة إلى وجود 36% من أبناء هؤلاء التلاميذ و3 من أمهاتهم يدخنون، ناهيك عن إحصاء 112 فتاة من بين 1351 شربن الكحول ولو مرة واحدة في حياتهن، مقابل 316 تلميذ من بين 910 شربوا ولو مرة واحدة الكحول، كما أنتج 25 فتاة و60 شابا يحتكون بمزلة يتعاطون المخدرات.

**ثانويات ورقلة، عين الدفلى تمرست لم تسلم من الآفة**



ذات التحقيق مس أيضا ست ثانويات بولاية ورقلة، مس 411 تلميذ و505 تلميذة حيث تم تسجيل 5% من الذكور و10% من الإناث يتعاطون المخدرات، 66% منهم يتعاطونها ضمن المجموعة ويفضلون القنب الهندي، وفيما يخص الكحول فقد توصل الباحثون إلى إحصاء 7.5% من الذكور يشربون هذه السموم مقابل 0.4% من الفتيات و20% من أولياء التلاميذ يستهلكونه، ومن جهة أخرى تم إحصاء 116 تلميذا يتعاطي المخدرات، 105 تلميذ وسبع فتيات، ضمن التحقيق الذي شمل 16 ثانوية بولاية عين الدفلى، يتناول 40% منهم القنب الهندي، 6% الحبوب المهلوسة بالإضافة إلى 10% يتعاطون الغراء والبترين والكحول. وبينت الدراسة أن المخدرات منتشرة أيضا بثانويات ولاية تمراست، حيث تم إحصاء 12% شابا و1.5% فتاة يتعاطون المخدرات وما بين 2% إلى ثلاثة بالمائة يتناولونها في مجموعات، كما كشف التحقيق أن 17% من أقارب هؤلاء التلاميذ يتناولونها، ورغم تأكيد 81% من المستجوبين علمهم الجيد فيما يتعلق بخطورة المخدرات إلا أن 5% منهم قالوا أنها مفيدة للصحة و3% منهم أكدوا أنها تعالج مشاكل الشباب.

يمثلون نسبة 70% من السكان أصبح البعض يفكر في إنتاج هذه السموم، بعدما أصبح الذي يزرع مادة البطاطا ولا يزرع أموالا كثيرة يجد في زراعة هذه السموم جنيا لأموال طائلة ليتوجه إلى زراعة السموم ضاربا عرض الحائط بصحة المواطن والبلد الذي أصبح يصدر الحرقاة، كل الأبواب مفتوحة فيه، يقول البروفيسور خياطي.

**نقص في التكفل بملدمني المخدرات**

لا تزال الجزائر لا تعرف استقرارا في مجال الوقاية من هذا السرطان الذي استشرى وسط شبابنا على وجه الخصوص أمام نقص مراكز العلاج وتأكيد العديد من المختصين غياب استراتيجية ناجعة في الجزائر للتصدي لهذه الآفة، رغم وجود ديوان وطني لمكافحة المخدرات، أكد لنا البروفيسور خياطي ذاته أن هذا الأخير يفقر حتى لميزانية لإجراء دراسات حول الظاهرة. ففي سنة 1952 تم إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات بغية مكافحة الظاهرة وكان تحت وصاية وزارة الصحة، ليتم حلها سنة 1997 وإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها ليلتحق بدوره بعد خمس سنوات برئاسة الحكومة، ومع مطلع سنة 2004 أعدت وزارة الصحة القانون رقم 18/04 المتعلق بالوقاية ومكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمهلوسات الموقع في 25 سبتمبر 2004، ورغم ذلك تبقى ظاهرة إدمان والاتجار بالمخدرات مستفحلة في بلدنا وفي أزياد مطرد، كما الحق الديوان بوزارة العدل على إثر تعيين المدير الحالي، أما بالنسبة لمراكز التكفل بالمدمنين في الجزائر، فهي تعد على الأصابع حيث يوجد مصححتين للاستشفاء ذات كفاءة استقبال ناقصة بكل من فرانس قانون بالبلدية وسيدي الشحيمي بوهران تم إنشاؤها سنة 96 و97 مقابل ثلاث مراكز للاستقبال بكل من المراكز الويسطية بباب الوادي أنشأ مؤخرا، وسيلفي سنة 2004 وعناية سنة 1999 هذه المصالح عاجزة على تلبية الطلب مقارنة بالازدياد المطرد لعدد المدمنين الذين أكت مختلف الدراسات المنجزة في هذا المجال أنها تفس بالدرجة الأولى شيئا عابثا، تخثره المشاكل من كل حذب وسوب وجد في طرق هذه الأبواب ما ينسيه عالما يراه مليئا بالأحزان.

**الثانويات.. أوكار لترويج وتعاطي المخدرات**

**30% من تلاميذ ثانويات العاصمة يتعاطون المخدرات**

بلغ عدد الثانويين في العاصمة الذين يتعاطون المخدرات 24% من الشبان و5% من الفتيات، حيث يتناول 70% منهم القنب الهندي و20% منهم الحبوب المهلوسة، أغلبهم يتعاطونها ضمن

المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها عبد المالك سايج لـ "صوت الأحرار"

# بضعة هكتارات من مزارع المخدرات لا تجعل من الجزائر بلدا منتجا

يكشف المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها في هذا الحوار الذي خص به "صوت الأحرار" عن جملة من المشاريع التي أعطت الحكومة في جويلية 2007 الضوء الأخضر لإنجازها في المستقبل العاجل والمتمثلة في 53 مركزا وسيطبا لاستقبال المدمنين و15 مركزا استشفائيا و 185 خلية للاستماع قصد التكفل الفعلي بهؤلاء الشباب الذين ارتموا بين أحضان هذه السموم القاتلة، مؤكدا أن الجزائر لازالت منطقة عبور وليست بلدا منتجا للمخدرات كما يروج له البعض إذ ما تم اكتشافه من مزارع المخدرات لا تتعدى بضعة هكتارات مقابل 125 ألف هكتار موجودة بالمغرب.

أجرت الحوار: الهام ع



ت. سبيل تقي

● صرحتم إثر تنصيبكم على رأس الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها بأن التشريعات القائمة أخفقت في مواجهة التحديات الداخلية والدولية الجديدة، هل تؤكدون هذه المقولة بعد 18 شهرا من توليكم هذا المنصب؟

■ أعتز في البداية أنني لا أقبل الإخفاق في مهمني، أنا مكلف بمهمة من طرف رئيس الجمهورية، على أن أؤديها بنجاح إن توفرت الشروط والإمكانات أو لا أؤديها، والتشريعات في الحقيقة لا تكفي لوحدها ولا يمكن أن تؤدي وظيفتها في غياب شروط أخرى أساسية، لأن أي تشريع كان وفي أي دولة ما هو إلا أداة من الأدوات إذا أحسن استعمالها تؤدي ميثاقها ويكون أحوافا إذا لم يكن هناك مناخا لتطبيقه، وعلى الدولة توفير المحيط لتطبيقه، ومن هنا وعلى الرغم من صدور القانون الجديد للوقاية من المخدرات ومكافحتها في ديسمبر 2004 بقي أنذاك على عاتق الحكومة إصدار تشريعات ومراسيم تنفيذية لوضع آليات تنفيذ وقد صدرت بالفعل في جويلية 2007 هذه المراسيم التنفيذية وتتعلق بشكل أساسي التكفل بالمدمنين، وتطبيق هذه النصوص، الحكومة قررت إنشاء العديد من المراكز المتخصصة منها 53 مركزا وسيطبا لاستقبال و15 مركزا استشفائيا خاصا بالمدمنين و 185 خلية استماع، ولقد شرعنا في تكوين الأطباء في الاختصاص التكفل بالمدمنين، هذه الآليات الجديدة في الحقيقة تهدف إلى ضمان تنفيذ القانون الأساسي لمكافحة المخدرات تنفيذا ناجحا.

● هل أعدتم إستراتيجية وطنية لمكافحة ظاهرة المخدرات التي استغللت بشكل يدعو حقا لقلق ناقدو الخطر؟

■ لمعالجة أي ظاهرة كانت مرضية أو اجتماعية، علينا باجراء كشف وتحليل للظاهرة لمعرفة الداء وأسبابه ومن ثمة اتخاذنا في إنجاح عملية التحقيق الوطني الوياي يشمل 48 ولاية، هذا التحقيق يستهدف 230 ألف شاب و5000 عائلة، وذلك لغرض معرفة مدى رواج المخدرات وأي الأنواع منها تستهلك أكثر وفي أي وسط يكثر فيها وراجها حسب السن والجنس والبيئة أي موطن الظاهرة، وستمن هذه العملية الشباب من 12 إلى 35 سنة ثم من 35 إلى 45 سنة وما فوق، لأن الشريحة العمرية الأكثر عرضة لاستهلاك هذه السموم يترواح عمرها ما بين 18 إلى 35 سنة وهي تشكل طاقة و ذخيرة الأمة وبالتالي إن استغللت هذه المخدرات في أوساط الشباب الجزائري وتجذرت فإننا نكون أمام مجتمع تتخرجه المخدرات فيصبح عالة على الدولة وخزيتها، وهذا لا يمكن أن نحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

منتج لمادة "الكيف" وأن 60% من المنتج الدولي ينتج بهذه الدولة المجاورة ومن ثمة وبحكم الظروف الذي عاشته الجزائر في السنوات الماضية، انتقلت بلادنا من بلد عبور إلى بلد مستهلك فضلا عن ذلك أننا نتجه ولو بشكل محتشم إلى زراعته من خلال المحجوزات واكتشاف حقول الكيف والقنب الهندي والأفيون في عدة ولايات من القطر الجزائري لكن المساحة الإجمالية لمزارع المخدرات التي اكتشفت مؤخرا في الجزائر لا تتعدى بضعة هكتارات مقابل 125 ألف هكتار حسب منظمة الأمم المتحدة، لذا نقول ونؤكد أن الجزائر ليست بلدا منتجا للمخدرات، والمزارع التي اكتشفتها مصالح الدرك لحد الآن أصحابها من المزارعين المستهلكين، لا يريدون سوى طلبية حاجياتهم الخاصة من المخدرات لكن مع ذلك فالظاهرة تبعت حقا على القلق إن تمكنت مصالح الدرك من حجز 5.16 طنا من القنب الهندي في الجزائر في سنة 2007 مقابل 5 أطنان في سنة 2005 وهي زيادة تدل على أن البلاد تواجه مشكلا كبيرا وخطرا وشيكًا، ومن ثمة إن لم نتصد بحزم لعلاج هذه الظاهرة فإن الأمر سيزداد استفحالًا ويصعب علاجه، وبالتالي فإنه على الأسرة والمجتمع أن يؤدي كلاهما دوره إلى جانب الدولة التي تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة وتوفر الوقاية لأبنائها وعلاجهم لأن تدخل الدولة لا يكفي ويبقى ناقصا مهما أوتيت من قوة إن كان عليها يتم في غياب دور الأسرة والمجتمع.

● سجلت عمليات سير آراء نسبة 30% من الشباب الجزائري يتعاطون المخدرات مقابل 48% من طلاب الثانوية و 4% في المائة من الجزائريات يستهلكن هذه السموم، ما مدى مصداقية هذه النسب؟

■ كمسؤول على هذا الديوان، لا يمكن أن أجزم أو أؤكد هذه الأرقام، فهي وردت عن تحقيقات أجرت هنا وهناك من دون الأخذ بعين الاعتبار الأدوات والتهيئات لإعدادها، لأن أي تحقيق

وياي يتجزأ باليات وأدوات ووفق طرق علمية منها الاستبيان العلمي والتحريات والنص والإعداد الجيد لتلك الأسئلة التي تأخذ في حسبانها السن والجنس والبيئة والأسرة والمادة المستهلكة وغير ذلك من الأسئلة، ونحن في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وأنماها قد استعنا بـ CENEAP وخبراء أجانب في إطار التعاون مع خبراء الشبكة الأوروبية المتوسطية و مجموعة يونيبكو، لأعداد جملة من الأسئلة بطرق علمية أخذنا في الاعتبار ما تم العمل به في مثل هذه التحقيقات في دول أوروبية وبالتالي نستطيع بعد إنجاز هذا التحقيق الوطني الوياي المزمع إنجازه بالتنسيق مع EAP-CEN الحصول على الجواب الشافي وساعتها فقط نستطيع أن ندلي برؤف أو نسبة معينة لتعاطي المخدرات بحسب الجنس والسن

لمعالجة أي ظاهرة كانت مرضية أو اجتماعية، علينا بإجراء كشف وتحليل للظاهرة لمعرفة الداء وأسبابه ومن ثمة اتخاذنا في إنجاح عملية التحقيق الوطني الوياي يشمل 48 ولاية، هذا التحقيق يستهدف 230 ألف شاب و5000 عائلة، وذلك لغرض معرفة مدى رواج المخدرات وأي الأنواع منها تستهلك أكثر وفي أي وسط يكثر فيها وراجها حسب السن والجنس والبيئة.

الوطنية الجديدة للوقاية من المخدرات ومكافحتها وعلاج المدمنين بصفة عامة، ومن دون هذا التحقيق لن تكون على بصيرة من أمرنا وإن تكون لنا ذرية واضحة، انطلاقا من معطيات عملية ذات مصداقية بنيت عليها آية إستراتيجية كانت.

● أكدتم في الكثير من المناسبات أن الجزائر بلد عبور ليس إلا، بينما كل المؤشرات تدل على أننا بلد مستهلك ويجه بصفة محتشمة إلى الإنتاج من خلال مزارع المخدرات المكتشفة مؤخرا.

■ حقيقة، الجزائر كانت يوما بلد عبور على اعتبار أنها مجاورة لبلد

بصفة عامة، إذا كانت هذه الشبهة أصيبت في العمق من خلال تعاطيها للمخدرات.

الملف بشأن التحقيق الوطني الوياي حولناه وهو الآن موجود على مستوى وزارة العدل لتتولى الوصاية تنفيذ الإجراءات المعمول بها، والمركز الوطني للتنمية والدراسات السكانية CENEAP الذي سيرشرف على العملية من جهة، مستمر في تحضير الملف وعمما قريب، سنشرع إن شاء الله في تنفيذ هذا التحقيق الوطني لنتمكن من الإجابة على الكثير من الأسئلة، ومن خلال الإجابة على التحقيق سنشرع في إعداد المخطط الوطني التوجيهي الثاني الذي يمتد من 2003 إلى 2014 والذي سيعكس الإستراتيجية

هناك مؤشران يثيران الانتباه ويجعلاني أدق ناقدو الخطر المؤشر الأول يتمثل في ارتفاع عدد المحجوزات وهذا يعكس حتما ارتفاع نسبة الزواج ومن ثمة نسبة الاستهلاك، بينما استقبلت المؤشر الثاني من خلال استجوابنا لكثير من الشباب وبخاصة منهم من يتقدم إلى الديوان ويدلي بتصريحات مثيرة للجدل وتوحى بأن ارتفاع نسبة استهلاك المخدرات لدى الشباب تعود للمشاكل الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها هذا الأخير.

اعترافات شاب

"هكذا مت كمدمن"  
لمدة عشر سنوات

هي اعترافات جريئة لمدمن تائب ، فضل من خلالها سرد قصته المريبة مع التعاطي المنكر لمخدرات "مدم كوراج" فالتعب الهندي، التي قاده إلى عالمها صديق السوء بعد أن استغل وضعيته الاجتماعية الصعبة وفي مقدمتها طلاق والديه، ليختلما بنصحة لمن لا زالوا يدسون رؤوسهم داخل الأنكياس لشم الدليلون أو فريسة للحقن المخدرة وجرعات الموت البطيء... فضلنا نقلها كما جاءت على لسانه.

حسناء ب

هي نصيحة مخلصه أقدمها لكم ولقراء الجريدة، بعد أن مرت بأسوأ عشر سنوات في حياتي الدنيا، أدمنت فيها تعاطي المخدرات على يد صديق السوء، وبعد سنوات من العذاب والمستقبل الضائع بسبب هذه السموم بدأت أسترد عافيتي من جديد لأسرد لكم حكايتي من البداية إلى النهاية، وكنت أظن أنها لن تنتهي أبدا أبدا... عشر سنوات من الإيمان كانت كقيلة يضاع مستقبلتي، عشيتها أو قل بالأحرى منها بالإدمان، وبسبب إدمان مخدرات "مدم كوراج" كنت أفقد حياتي أكثر من مرة، لكنها اللذة العابرة وصديق السوء الذي فادني إلى حافة الهاوية وجعلني كالجوان، تبدأ مأساتي عندما تزوج والدي من امرأة غير أمي، بعد أن وصل إلى حافة الهاوية مع والدي، ولم يراع الأثمين أن ينهض امرأة ستكون الضحية، أما والدي فلقد ظن أن كل مهمته وواجبه نحوني أن يلقي بمبلغ شهوي ضعيف لا يزيد عن خمسة آلاف دينار في يد والدي، ثم لا شيء، فهل هذه يا أبتة؟ أما والدي فلقد تزوجت من شخص غيره، وظلت أنا ضحية هذا العناد المستمر بين والدي والدي حتى بعد طلاقهما، فلقد كانت ثمرته أن أقمت في شقة بمقردي ضمن أملاك والدي، فلقد اضطر على أن أقدم فيها حتى يتخلص من صداعي المستمر ولم يبق البيت بواجبه نحوني كواب.

المراهقة

ومرت بفترة المراهقة الصعبة ووجدت نفسي شخصا آخر جديد، لا أعرف نفسي، وطلت من والدي أن يسألني ما لي بحدث، ولكن كان يهتم بعشوائه وأمواله أكثر من اهتمامه بي، أما والدي فلقد كانت تهتم بقطعه المذلة أكثر مني، وحدثت الله أني أقدم بعيدا عنها وهكذا وجدت نفسي ضحية أب وأم لا يعزفان وأختاهما تجاه ابنهما الوحيد، بل يخدعان الله أنهما تتخلصا مني، وهكذا وجدت نفسي وجهها لوجه أمام الوحدة والغرق والضراع مع القلقلط صراع مع القلقلط ولا تتعجب إذا ذكرت لك أن أخاف من القلقلط واعتبر أنها أخذت اهتماما أكثر مني، أي أنني لم أصل حتى لمرتبتي القلقلط، فهل هذا معقول؟ نعم معقول لقد وجدت نفسي وجهها لوجه أمام الفراغ والوحدة وأصدقاؤه السوء، نعم فإن صديق السوء شعر أنني في محنة ودلا من أن ينصحنني يا أبتة الله نصحتني بتعاطي المخدرات الملعونة التي نصحتني بتجربتها مرة واحدة، وبعدها لن أتصلني عنها أبدا أبدا. وفي شفتي الخاصة بدأت مع صديق السوء رحلة الضياع الإدمان، بعدها شعرت أنني في عالم ثاني، عالم جديد ليس به أم ولا أب... ليس به نكت ولا حزن... ليس به إلا عالم آخر مريع وسعيد يخلق بي في السماء، شعرت أنني عتور زمانه وأنا ما زلت في العاشرة من عمري، وكانت التجربة جديدة ولكنها كانت مدمرة، فعند بدأت طريق الإدمان أمبخت إنسانا أكثر تعاسة، لقد تهمت السعادة إلى الأبد ولم أعد أفكر إلا في المخدرات التي حولتني إلى حيوان يمكن أن يفعل أي شيء، نعم أي شيء وعلى رأسها ضياعي أنا شخصيا.

الضائع

نعم لقد ضعت تماما وأصبحت بعد إيمان المخدرات مجرد شبح أهملت كل شيء في حياتي، نواستي وحتى نفسي، وعند أول اختبار سقط عندما حاول صديق السوء أن يلتهمني كنوع من التجربة، بعدها تحولت إلى إنسان شاذ سالب جنسيا، عيدا للجنس بسبب المخدرات الملعونة، أي أنني أصبحت نصف إنسان مكسور الببال والباطل بعد أن فقدت شرقي وحياتي بسبب المخدرات. نعم أصبحت إنسانا ضاعا، لا جد أي شيء، أعيش من أجله، ولذلك حاولت الانتحار بالفعل، نعم شربت سائل "روح الملح" لأهوت وأستريح من حياتي بعد أن فشلت محاولات كثيرة لانتحاري عن طريق قياستي لسيلرتي في الاتجاه المعاكس، ولكن السيارات كانت تهرب مني ولم تضمنني أي سيارة، ولذلك قررت تناول هذا السائل القاتل، ولكن للأسف أتقذني البواب الذي كانت معه نسخة من المفاتيح، وهكذا خاب أمني في الهروب من الحياة، فقد أمانوني إليها وأنا أتمنى الموت في كل لحظة وخاصة بعد أن ساءت حالتي تماما ولم أعد أجد أي شيء يشجعني على الحياة ولم يعد حتى الإدمان يجعلني أنسى مصيبتني ولم تعد مخدرات "مدم كوراج" المصنوعة تقليديا تكفييني، فقررت البحث عن مخدر آخر يغيثني عن الوصي

القبب الهندي

ثم بدأت أجرب شم القبيب الهندي، وبه بدأت مرحلة الخطر من الإدمان الملعون وهي شم هذا المخدر الذي أصبحت عبدا له، وهكذا عشت أو مت كمدمن لمدة عشر سنوات متواصلة ذقت فيها الويل والعذاب لا أحد من ينفذني، حتى جاء خالي من الخارج وأخيرا أحسست بمن يهيم أمر، وأصر خالي علي أن يصطفييني إلى أحد المستشفيات الخاصة لعلاج الإدمان، في البداية اعتزقت ولكن وقوفه بجوارتي جعلني أبدأ رحلة العلاج التي كانت صعبة جدا جدا، وبذلك بدأت رحلة العرج وتحقق الأمل المستحيل والمعجزة، اعترف بأنني أحسست بالعذاب لكن النهاية كانت سعيدة ولأول مرة أشعر أنني إنسان من دم ولحم بعد أن بدأت أفاعي الإيمان بتعد علي تماما تصاعدا، ولأول مرة أشعر بأنمي وكانت أول خطوات الشفاء هي الابتعاد عن صديق السوء.

القانون في العادة يسته المشرع لوقاية المجتمع من أية ظاهرة كانت ومحايرتها في الضور الثاني، المشرع الجزائري أتجه في القانون الجديد بأحكامه إلى جعل قانون الوقاية ومكافحة المخدرات يساير التطور التشريعي لأن يكون في مصاف التشريعات الدولية ومنها إلغاء عقوبة الإعدام وجعل أقصى عقوبة لمروجي وبارونات المخدرات هي المؤبد، ويبقى الجدول قائما بشأن هذه النقطة بالذات، بين مؤيد ومعارض لهذه العقوبة، فمنهم من يرى بأن الإعدام يحقق الردع العام للمجتمع) والردع الخاص (للقرود) ومنه من يرى غير ذلك أي الاكتفاء بالسجن المؤبد، وأي قانون جنائي كان أو عقابي يهدف إلى علاج الظاهرة، فإن استغفلت فالتشريع يزيد قوة وإن بقيت يبقى التشريع على حاله والقضية هي فلسفية أحيانا وتمت جذورها من الواقع المعيشي بشأن أية ظاهرة اجتماعية.



تاهيل حقي

يشكو الشباب المدمن على المخدرات والراغب في الإقلاع عنها من قلة مراكز العلاج واقتصار المتواجدة منها على إعطاء المهداث كيديل للمخدرات؟

■ يوجد مصطلحان للاستشفاء ذات كفاءة استقبال ناقصة بكل من فوانس قانون بالبلدية وسيدي الشحمي بوهزان و3 مراكز استقبال بكل من المراكز الوسطية بباب الوادي وسطيف وغانة، هذه المصالح عاجزة على تلبية الطلب، مما جعل رئيس الجمهورية يأمر ببناء وإنجاز 33 مركزا وسطيا على مستوى القطر و15 مؤسسة استشفائية و185 خلية استماع شعورا منه بضرورة التكتل بشكل جدي وناجع يهؤلاء الشباب الذين يعانون من أمراض الإدمان وما يتجر عنه.

وصلتكم تحذيرات من "آف، بي، أي" FBI مفادها استبعاد شبكات لتجريب المخدرات لبدء عمليات في الجزائر، ودق الأتربول ناقوس الخطر بشأن زوايد تواجده شبكات الكوكايين في بلدان إفريقيا الشمالية، هل هناك تنسيق دولي لمكافحة المخدرات؟

■ التنسيق قائم بين الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدانتها ومصالح الأمن و أنتربول كقناة للتعاون الدولي ونحن عضو في الشبكة الأورو المتوسطية وفي اتصال دائم مع المكتب الدولي لقمع المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة ونحن شاعرون بخطر هذه الشبكات لاسيما الكولومبية لتعمير سلعيها نحو أوروبا عبر الجزائر، والكثير من شواطئ دول إفريقيا الغربية تعرف نشاطا حقيقيا لهذه الشبكة والمحجوزات التي تمت مؤخرا من طرف هذه الدول تؤكد ذلك.

التعامل والتنسيق لا يقتصر على الأجانب، فالديوان يهدف إلى خلق تنسيق حقيقي وفعال بين الهيئات النشيطة لمكافحة المخدرات من أمن وقطاعات وزارية معينة ومجتمع مدني من خلال الجمعيات الفاعلة في هذا المجال.

وتهدف من خلال هذا العمل الذي غالبا ما يكون ثنائيا أو يجمع أكثر من طرفين إلى التحسيس والتوعية للوصول إلى هدف أسمي ألا وهو الوقاية من المخدرات وتوعية المواطن بمخاطر هذه الظاهرة كما أننا نسعى مع مصالح الأمن إلى إيجاد صيغ أو صور في كيفية التصدي لهذه الظاهرة من خلال العمل الوقائي والتحميسي والمكافحة إلى جانب إيجاد صيغ للتكفل بعلاج المدمنين من خلال تكوين أطباء وممرضين بالتعاون مع مجموعة بوميديو بالتعاون مع مجموعة بوميديو للمجلس الأوروبي وهي العملية التي تسهر عليها وزارة الصحة العمومية والسكان وإصلاح المستشفيات والمعركة الأساسية في كل ذلك هي الوقاية بدرجة أعلى.

يذهب البعض إلى الربط بين المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (بطالة وأزمة سكن وغيرها) التي يعيشها الشباب الجزائري وارتقاء هذا الأخير في إحضان هذه السموم، ويريطون الابتعاد أو الإقلاع عنها بحل هذه المشاكل، معادلة تبدو مستحيلة أليس كذلك؟

■ يبقى تحقيق هذه المعادلة صعبة، لكن علينا التكفل ببعض المشاكل التي يعانيها الشباب ولكن لا يمكن أن نفي بكل ما يطلبه الشباب لأن ذلك ضريا من المستحيل، وبيبي على الدولة تحقيق بعض مآرب الشباب والتكفل بالجانب الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تحسيسه بخطر أفة المخدرات إن استهلكها إلى جانب أفات أخرى وأرى أنه في غياب الإعلام والتحميس والزراع الأخلاقي والديني واللامبالاة لدى الأسرة هي من الأسباب المباشرة في استعلاء ظاهرة المخدرات شأن أي جريمة كانت إن وجدت المناخ والترية في المجتمع تستغفل بالضرورة وعلينا إيجاد المناخ والترية اللازمة لرعاية شبابتنا لينمو نمو صحيحا بعيد عن أي سموم من شأنها التأثير سلبا على ذخيرة الجزائر ومستقبلها.

والبيئة وكل ولاية، لأن ما تم عرضه وتقديمه من أرقام فهو يشمل بعض الأوساط ببعض الثانويات والمدارس وبعض الأحيان أغلبها مس عينات من مدينة الجزائر، لكن العاصمة لا يمكنها أن يستدل بها كرقم وطني، إنما هي مجرد عينات، وتبقى الأرقام الحقيقية هي المحجوزات التي تقوم بها المصالح المعنية.

الأرقام المقدمة أنفا قد نعتد بها وقد لا نعتد بها لكنها في الحقيقة لا يمكن أن تعكس واقع المخدرات في الجزائر مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى.

دق المختصون ناقوس الخطر جراء اتساع ظاهرة استهلاك الريفوتيل أو ما يوصف بالحبة الحمراء في شكل أقراص أو سائل ما السبب في ذلك.

■ قد يرجع تربع هذه الأقراص على عرش المهلوسات إلى سهولة الحصول عليها بأبخس الأثمان وهي في متناول الجميع على خلاف الكيف" أو أنواع أخرى، فضلا عن هذا تؤدي هذه الأقراص لاسيما في شكلها السائل، كريفوتيل نفس المفعول إذ تجعل الشاب الذي يتناولها للحظة فاقدا للوعي في حالات حلم، حتى أن هذا السائل بات يستعمل، وللأسف الشديد، في بعض المقاهي يضاف إلى القهوة ليتناولها الشباب في الشوارع والأطر أن هؤلاء المدمنين يسمجون لأنفسهم بسيارة السيارات والقيام بحركات يهلوانية وسلوكات غريبة لا يمكن أن تصدر عن إنسان عاقل لذا نحن نتجه إلى إعداد دراسة في المستقبل القريب لمعرفة ما نسبته حوادث المرور الناتجة عن تعاطي هذه السوائل.

استغفلت أفة المخدرات في أوساط شبانتنا بشكل لا يمكن السكوت عنه، وترتب عنه جرائم واعتداءات في حق الأصول؟

■ هناك مؤشران يثيران الانتباه ويجعلاني أدق ناقوس الخطر، المؤشر الأول يتعلق في ارتفاع عدد المحجوزات وهذا يعكس حتما ارتفاع نسبة الزواج ومن ثمة نسبة الاستهلاك، بينما استنبهت المؤشر الثاني من خلال استجوابتنا لكثير من الشباب وبخاصة منهم من يتقدم إلى الديوان ويدلي بتصريحات مثيرة للجدل وتوحي بأن ارتفاع نسبة استهلاك المخدرات لدى الشباب تعود للمشاكل الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها هذا الأخير وهي المشاكل التي سببها أقر رئيس الجمهورية الوطنية الخاصة بالشباب، تلك المشاكل أدت بالشباب الجزائري لينغمس في المخدرات ويفكر في الهجرة غير الشرعية والقيام بالعديد من السلوكات الإجرامية وهي عديدة وبخاصة بعض الجرائم الأخلاقية وأنكر على سبيل المثال ازدياد عدد الجرائم الشاذة ومنها زنا المحارم، فالاعتداءات بين المحارم وفي كثير من الأحيان سببها المخدرات، إذ يكفي على المدمن أن يتناول أخته هذا المخدر لتحقيق مآربه.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار النسبة المئوية التي تعدد بها الأمم المتحدة، إذ نكفي المحجوزات في كل بلد تشكل نسبة 10 إلى 15 % مما يروج فيه، وانطلاقا من هذه النسبة وبحكم ما حجزته مصالح الأمن والمقدر بـ 5.16 طنا من الكيف المعالج في السنة الماضية تكون قد وصلت الكمية المروجة في البلاد إلى 165 طن.

أما فيما يخص الكمية غير المحجوزة يبقى السؤال مطروحا، فما هي الكمية المتبقية للتداول وما هي الكمية التي خرجت عبر الحدود، لا يمكن لأي بلد كان أن يعرف الكمية المهربة لأنه لو عرفت هذه الكمية سيكون هناك حتما تواطؤ ما جهة ما.

شددت بعض الدول من تشريعاتها إلى حد تطبيق عقوبة الإعدام في حق الممولين والمهربين والمتاجرين بالمخدرات بينما يعامل المشرع الجزائري هذه الفئة كحجرين، ما تعليقكم؟

■ العقاب يأتي في الدرجة الثانية، بعد الوقاية وعلينا بإعداد سياسة جنائية وسياسة عقابية لعلاج هذه الظاهرة، وأن